

المنتدى الوطني حول جبر الضرر

كلمة الأستاذ ادريس بنزكري في الجلسة الافتتاحية
" تمت إعادة صياغتها بناء على تفرغ التسجيل الخاص بالجلسة "

أتشرف باسم هيئة الإنصاف والمصالحة أن أفتتح هذه الندوة العامة التي تعتبر لبنة من لبنات التشاور واقتسام التجارب مع المنظمات والخبراء والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في موضوع أساسي اشتغلت فيه، هيئة الإنصاف والمصالحة لعدة شهور مضت ويتعلق الأمر بموضوع جبر الضرر المترتب عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة و/ أو الكثيفة.

في البداية لا بد من التذكير بالمفهوم العام لجبر الضرر والمتمثل في مجموع التدابير والإجراءات الرامية إلى إصلاح ما لحق بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من أضرار. وعادة ما تتخذ هذه التدابير والإجراءات أشكالا متعددة ومتنوعة، سواء الشكل الكلاسيكي منها والمتعلق بالتعويض المالي أو أشكال الجبر الأخرى المتمثلة في إعادة التأهيل أو الإدماج أو استرداد الكرامة أو الحقوق المصادرة واسترجاع ما ضاع منها أو فات من جراء تلك الانتهاكات.

غير أن هذا التعريف قاصر بدوره عن أداء مغزى مسلسل المصالحة في حالة انتهاكات جسيمة وكثيفة. ومن ثم، فلكي يأخذ مفهوم جبر الضرر كل معانيه العميقة كجزء أساسي من العدالة التصالحية، لا بد وأن يرتبط ويتفاعل من أطراف أخرى من معادلة أساسية تتعلق بإقرار العدالة والاعتراف بحقيقة الانتهاكات ومسؤولية الدولة أو أية أطراف أخرى في ارتكاب هذا الانتهاكات، والمساهمة في تنمية مقومات المصالحة و أخيرا في إجراء إصلاحات هيكلية تضمن احترام حقوق الإنسان، وتساعد في تدعيم مسلسل بناء الدولة الديمقراطية المحترمة لحقوق الإنسان والمبنية على العدالة الاجتماعية، وهذه الأطراف الأساسية لهذه المعادلة هي التي تجعل فعلا من جبر الضرر جزءا أساسيا من عدالة حقيقية تصالحية تساهم في استرجاع الكرامة وفي إقرار حقوق الإنسان.

ويشكل غياب التفاعل بين أطراف هذه المعادلة أساس الانقسامات والنزاعات التي عادة ما تقع في مجتمعات الانتقال بين أطراف متعددة، بين محبذ للأشكال الضيقة لجبر الضرر من تعويض مادي أو

غيره أو بين من يفضل مكونات أخرى من أشكال العدالة الانتقالية سواء كانت المسائلة أو كانت التركيز على بعض الأجزاء من الحقيقة أو على سياسات تصالحية مجردة. والواقع أن التجربة العالمية، والتجربة المغربية أيضا بتواضعها تبين أنه لا بد من أخذ بالاعتبار بكل هذه الأطراف.

وأريد أن أركز بالخصوص على أننا في هيئة الإنصاف والمصالحة نعتبر بأن جبر الضرر الحقيقي للضحايا لا بد أن يتخذ أشكالا مختلفة منها ما هو رمزي ومنها ما هو مادي سواء كان اجتماعيا أو اقتصاديا أو تعلق الأمر بالتكفل الصحي كعناصر تبتغي ترضية الأفراد، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فهناك أشكال تتجاوز التدابير الفردية إلى تدابير وسياسات ذات نطاق جماعي تهم المجتمع ككل، فئات أو جماعات أو مجموعات تضررت بفعل الانتهاكات أو العقاب الجماعي الناتجة عن السياسات القمعية أو عن فتح مراكز للاعتقال في مناطق معينة.

وتعتبر الهيئة في مقاربتها أن أهداف جبر الضرر تندرج ضمن الأهداف العامة للهيئة والرامية إلى تثبيت إعمال الحق، الحق في التعويض والحق في جبر الضرر والاعتراف بأن هذا التعويض أو هذه الأشكال المختلفة من جبر الضرر هي تجسيد لحق أساسي - فهو ليس بمنحة ولا بإعانة- يتمثل في الاعتراف بهذا الحق وتتم ترجمته في مسألتين أساسيتين، من جهة الاعتراف بوضعية الشخص المتضرر بصفته ضحية للانتهاكات الجسيمة أو الخطيرة، ومن جهة أخرى الإقرار بمسؤولية الدولة فيما ارتكبه من انتهاكات جزئيا أو كليا. ويشكل هذا الاعتراف المزدوج في نظرنا، عنصرا أساسيا في تثمين المعنى الحقوقي الأساسي لجبر الضرر.

أما فيما يتعلق بالتأهيل فالهدف الرئيسي هو مساعدة الضحايا المباشرين أو غير المباشرين الذين تضرروا من الانتهاكات على الاندماج في المجتمع، مجتمع حر يعترف بمعاناتهم ويساعد على اندماجهم التام فيه.

ومن الأهداف الثابتة أيضا هو أن يكون جبر الضرر مدخلا يساعد أو يرتبط بإصلاحات أساسية مستقبلية. فإذا كان جبر الضرر في غالب الأحيان يعالج ويصحح ما فات وأضرارا ماضية، غير أنها غالبا ما تكون ممتدة في الحاضر، فإن الإصلاح من أجل ضمانات عدم تكرار ما جرى وإرساء مقومات بناء المستقبل تشكل بدورها برامج تقتضي الضرورة أخذها بعين الاعتبار، حيث أنه لا يمكن للضحية أو المتضرر من الانتهاكات أن يطمئن بمجرد حصوله على الامتيازات أو على خدمات اجتماعية أو غيرها إذا لم تتوفر له كمواطن كامل الحقوق بما فيها المساهمة الفعالة في الإصلاحات أو في اقتراح

الإصلاحات اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان ودولة القانون والبيئة الديمقراطية المناسبة لنمو وتطور حقوق الإنسان.

ونتوخى من تنظيم هذا المنتدى ومن خلاله مقاربتنا لجبر الضرر مساهمة المجتمع وكل المعنيين في الحوار والنقاش، بغية تقوية روح التضامن من جهة، لأن قناعتنا راسخة بضرورة توفير الشروط اللازمة لجبر ضرر الضحايا ومساعدتهم بمختلف الوسائل، ومن جهة أخرى الاستحضار الموضوعي والواقعي لوضعية موارد واحتياجات وأوضاع البلاد نفسها في هذه المرحلة التي نحن نشغل فيها. إن تبيننا لمبدأ التضامن الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، نابع من أهمية أن يفهم الجمهور الواسع والشعب أهمية تحمل التكلفة المهمة لجبر الأضرار والإصلاح وفي نفس الوقت الوعي بأن ما يمس شخصا من بين الأشخاص في أي مجتمع يمس الجميع أيضا ولا بد للجميع أن يساهم في جبر الأضرار وإصلاحها.

ويساهم جبر الضرر في نظرنا في تقوية أحد الانشغالات الأساسية، التي باشرتها الهيئة، بالإضافة إلى الحقيقة والعدالة التصالحية ألا وهي المصالحة في حد ذاتها. لأن هذا المسلسل يسمح بالتفاهم حول قراءة ما موحدة تعطي لنا مفاتيح موحدة لقراءة ما جرى من انتهاكات أو اختلالات أو خرق للقوانين، و تنتج عن هذا التفاهم ذاكرة مشتركة، تكون منعقدة في غالب الأحيان في مراحل القمع التي تدوم في أي بلد كيفما كان.

و لا يمكن بناء هذه الذاكرة المشتركة إلا بالنقاش الحر والديمقراطي وبالمناظرة، وتعتبر هذه الذاكرة ضرورية لتكوين تلك الهوية الموحدة التي تتبني عليها أمة من الأمم ولذلك فالعمل من أجل كشف الحقيقة وإقرارها وقراءة ما جرى من انتهاكات يساهم في العمق وعلى المدى البعيد في إعادة ترتيب عناصر هذه الذاكرة ويساهم بشكل غير مباشر في ترسيخ عناصر المصالحة في معناها الاجتماعي والثقافي بعيدا عن فرض أي شكل من أشكال الصفح أو الصلح الفردي بين الأفراد المتضررين أو بين المتضررين أو الضحايا والجلادين أو المسؤولين المفترضين.

لقد ارتأيت التذكير بهذه العناصر لكي يتم الاسترشاد بها ما أمكن في المناقشات والحوارات التي نود إطلاقها في نطاق هذا المنتدى، وهي منطلقات عامة ربما ستمكننا من تحديد المداخل التي يمكن أن نساهم بها لجبر ضرر الضحايا والجماعات والمجتمع ككل من خلال قراءة دقيقة لنوع التنمية والتنمية المستدامة التي نطمح إليها و في موضوع الذاكرة والتاريخ وآليات تشكيل الذاكرة سواء عبر المدرسة و

الكتاب المدرسي أو التاريخ أو قراءة الأحداث الماضية أو كذلك قضايا النوع وخصوصيات معاناتها من الانتهاكات.

وبطبيعة الحال هناك إجراءات مهمة جدا لا بد من الإشارة إليها وهي تلك المتعلقة بكل ما هو رمزي وعمومي. فبالإضافة إلى التأكيد على الاعتراف الرسمي للدولة بمسؤوليتها وهو ضمنا وعمليا متجسد ليس فقط في كل الإجراءات التي اتخذت في البلاد منذ بداية التسعينات ولكن أيضا وأساسا في إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وما أنجزته وما قامت به وما يقوده جلالة الملك من إصلاحات ديمقراطية مهمة في مختلف المجالات، والتي تشكل في نظرنا علامات دالة على التزام صادق للدولة وانخراطها في رفع المظالم وفي الاعتراف بمسؤوليتها في هذه الانتهاكات.

ويمكن أن يتخذ هذا الاعتراف في آخر مطاف أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة أشكالاً مختلفة، كمذكرات ومقررات تبلغ للضحايا حول حقيقة الانتهاكات ومسؤولية الدولة فيها كما يمكن أن يتخذ شكل إجراءات أخرى ستتخذها الدولة، لا مجال للتفصيل فيها الآن.

ومن بين الإجراءات التي باشرنا فيها مشاوراتنا ونقاشاتنا مع العديد من الفعاليات المدنية والجمعوية ما يرتبط بإعادة تحويل وتطوير مراكز الاعتقال السابقة وكل رموز الاعتقال في مختلف المناطق والجهات المعنية لتكون بؤرا وفضاءات للمواطنة وللمصالحة و لحفظ الذاكرة بصفة إيجابية بما يخدم التنمية الديمقراطية والاجتماعية، ناهيك عن كل الأفكار والمقترحات التي ستنجح عن أشغال هذا المنتدى.

وأود في الختام أن أشدد على مسألة أساسية مستخلصة من عشرين سنة من تجارب العدالة الانتقالية، مفاده أن كل البلدان في مراحل الانتقال وبحسب طبيعة هذه الانتقالات وأصنافها، تعترضها مشاكل جمة مما يجعلها ترتب أولوياتها حسب حدة المطالب والاحتياجات وطبيعة الأوضاع. فقد تعطي الأولوية للمحاكمات والمساءلة و قد تركز على عنصر من العناصر من هذه المكونات، غير أنه لا محيد عن اعتماد مبدأ إقرار الحقيقة حول الانتهاكات وعلى أن يتم هذا الإقرار بشكل علني ويتم فيه التناظر والمناقشة بصفة جماعية وبصفة مفتوحة داخل المجتمع. كذلك لا بد من الاتفاق والتوافق على الشكل الرئيسي المناسب للعدالة.

ويحدث في بعض الأحيان ، أن يتخذ إقرار العدالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أصنافا قد تتركس في مرحلة انتقالية معينة إفلاتا نسبيا من العقاب يكون بسبب ظروف خاصة أو حسب موازين القوى أو متطلبات وأولويات المجتمع. ولكن العنصر المتفق عليه أساسا هو أن تتبني العدالة التصالحية على مفهوم

شامل لجبر الضرر و للمصالحة. بالإضافة إلى عنصر آخر، برز منذ نهاية التسعينات، ويتعلق بضرورة فتح الحوار حول الإصلاحات الضرورية لضمان احترام حقوق الإنسان في التشريع والمؤسسات في الممارسات و ضمان بناء دولة القانون المحترمة للقاعدة القانونية، ومن تم اختيار البيئة التنظيمية والاجتماعية والسياسية الملائمة لتنمية حقوق الإنسان، أي الديمقراطية. ولكي لا تتحول الديمقراطية إلى ميكانيزمات وشكليات فقط، لابد أيضا من سياسة اجتماعية تضمن من خلال مشاركة السكان تحقيق العدالة الاجتماعية التي تعطي للديمقراطية معناها الحقيقي.

وفي هذا الإطار نريد أن تساهم الاقتراحات التي ستنبثق عن هذا المنتدى، في تقديم مقترحات وتوصيات عملية وقابلة للإنجاز فيما يتعلق بجبر الضرر سواء على المستوى الفردي أو النطاق الجماعي، أو في إغناء التقرير الختامي للهيئة.

وشكرا على حسن استماعكم.